Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقيه

الآنسة مرحب خالد الظفيري
(باحثة سياسية)

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)
الدورة الثالثة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

{البند ٨٦} سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مقر الأمم المتحدة - نيويورك
الاثنين الموافق ٨ أكتوبر ٢٠١٨

المراجعة بعد الالقاء

web site: http://www.kuwaitmission.com -- e-mail: kuwaitmission@msn.com
321 East 44th Street - New York, N.Y. 10017 - Tel.: (212) - 973 - 4300

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

في البداية يشـــرفني باســـم دولة الكويت أن أعبر لكم عن تهانينا الخالصة على انتخابكم رئيساً للجنة السادسة لهذه الدورة والتهنئة موصولة كذلك لأعضـــاء المكتب، وإننا على يقين بقدرتكم على إدارة أعمال هذه اللجنة، ونؤكّد لكم اســـتعدادنا التام للعمل والتعاون معكم في ســـبيل نجاح أعمالها. كما أود أن اشكر الأمين العام على تقريره السنوي بشأن تعزيز أنشـــطة الأمم المتحدة في مجال ســـيادة القانون على الصـــعيدين الوطني والدولي في الوثيقة رقم (**A/73/253**) .

وفي هذا الصـــدد ينضـــم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه وفد المملكة العربية الســـعودية نيابة عن منظمة التعاون الإســـلامي، وكذلك إلى البيان الذي ألقاه وفد الجمهورية الإســـلامية الإيرانية نيابةً عن حركة دول الانحياز.

السيد الرئيس،

تشـــدد دولة الكويت على الأهمية البالغة لمبدأ ســـيادة القانون على الصـــعيدين الوطني والدولي، كما ترحّب بما ورد في تقرير الأمين العام من ملاحظاتٍ وتوصـــياتٍ تعكس جهود الأمم المتحدة في تعزيز ســـيادة القانون على الصـعيدين الوطني والدولي، وتؤكد على ضـرورة العمل بما جاء بالتقرير لضـــمان تمتع المجتمع الدولي بالســـلام والأمن الدوليين، إذ يعتبر ســـيادة القانون نتيجة تســـاهم في مواكبة التطور المســـتمر والســـريع للمجتمعات في جميع دول الأعضـــاء في الأمم المتحدة بغض النظر عن مستوى التنمية المحققة فيها.

ومن هذا المنطلق تؤكّد دولة الكويت أن عصرية القوانين الوطنية وانسجامها مع ما يشهده العالم من تطورٍ سريع سينعكس إيجاباً على الأمن والسلم الدوليين من خلال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إذ أن هناك أشبه بالعلاقة الطردية لكل الصراعات الحاصلة اليوم وانتهاك حقوق الإنسان حيث لا يوجد مكان في العالم منكوب بالصراع المسلح إلا وجد فيه غياب للقانون وسيادته.

السيد الرئيس،

أصبحت الدساتير والقوانين المرآة التي تعكس مدى احترام الدول للحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق فإن دولة الكويت على الصعيد المحلي تتمتع بنظامٍ دستوري ديمقراطي ينص على أن الأمةَ مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويتميز هذا الدستور بخضوع الجميع له حيث بيّن الحقوق والواجبات، وجسّد احترام سيادة القانون في مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ووجوب التعاون بينهما، وعدم التمييز بين الأفراد في الحقوق والواجبات وتمتعهم بالحرية والمساواة.

السيد الرئيس،

ومن نفس المنطلق لكن على الصعيد الدولي، فان دولة الكويت - وبعد مرور قرابة عشرة أشهر من عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، والتي مكنتها من مواكبة الأحداث المتسارعة عن كثب التي تعصف بعالمنا - تحرص على التمسك بالمبادئ الدولية، واحترام القرارات الأممية، والاتفاقيات الدولية من خلال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ووجوب تسوية أي منازعات قد تنشأ بين الدول بالوسائل السلمية.

وفي هذا الصدد، تؤكّد دولة الكويت أن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي تعزز ضعف الإرادة السياسية فيما يتعلق بكفالة الامتثال للقانون، ومما يؤكّد ذلك الانتهاكات الجسيمة والمتكررة التي يرتكبها الجانب الإسرائيلي في مواصلته بناء المستوطنات غير مشروعة، وهدم المناطق الفلسطينية بالكامل " كخان الأحمر"، ضاربةً عرض الحائط كافة القرارات الدولية ذات الصلة، كما تقوض بذلك عمل الأمم المتحدة وقرارتها الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين لذلك يجب علينا بذل المزيد من الجهود واتخاذ جميع الوسائل تجاه احترام سيادة القانون على النطاق العالمي، وتطبيقه على الجميع دون انتقائية تعزيزاً للعدالة، وتحقيقاً للسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، **أؤكد التزام دولة الكويت الكامل بكافة القوانين والمواثيق الدولية التي تعزز حكم القانون وتضمن حق الإنسان في التنمية على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.**

وشكراً السيد الرئيس ،،،،